

الخيارات الفلسطينية في مواجهة بيئة قطاع غزة الاستراتيجية*

كميل منصور

منذ اتفاقيات الهدنة لسنة 1949 التي أرست تجزئة فلسطين الانتدابية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، ما فتئ قطاع غزة يشكل تحدياً استراتيجياً لذاته وللاعبين الإقليميين والدوليين، على الرغم من أن مساحته لا تتعدى 360 كيلومتراً مربعاً ولا تساوي سوى 1,3 بالمئة من مساحة فلسطين و3,6 بالألف من مساحة مصر التي أدارته طيلة 19 عاماً. فالقطاع، بموقعه الجغرافي بين دولتي إسرائيل ومصر، وبتركيب سكانه وكثافتهم وامتدادهم الوطني والإقليمي، تأثر من وأثر في الكينونة الفلسطينية الشاملة.

أولاً: البيئة الاستراتيجية ذات العلاقة بقطاع غزة

بطبيعة الحال، إن البيئة الاستراتيجية ذات العلاقة بقطاع غزة مكونة من فاعلين أساسيين، هما إسرائيل ومصر..

أ- إسرائيل:

بعد العدوان الثلاثي على مصر واحتلال قطاع غزة وسيناء، حاولت إسرائيل أن تحصل على دعم الرئيس الأميركي أيزنهاور لضم القطاع إلى إسرائيل. وإذ لم تفلح في ذلك، سعت إلى أن تحكم الأمم المتحدة قطاع غزة لدى انسحابها في آذار 1957. وبسبب الرفض المطلق من قبل أهالي غزة للحكم الأممي، عادت مصر إلى إدارة القطاع بعد ثلاثة أيام من الانسحاب الإسرائيلي. وبعد حرب 1967 واحتلال الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء، ووقوع كل هذه المناطق ضمن ما يسمى «الغلاف الإسرائيلي» أو الحزام الإسرائيلي، لم تطرح إسرائيل عملياً مصير قطاع غزة إلا في كانون الأول 1977 غداة زيارة أنور السادات لإسرائيل، فاقترح منحهم بيغن حكماً ذاتياً فلسطينياً لإدارة شؤون السكان في قطاع غزة والضفة الغربية دون أن يكون للحكم الذاتي سلطة على الأرض (أو بتعبير أخرى

* مداخلة في مؤتمر "المكانة الجيو - استراتيجية والسياسية لقطاع غزة، نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بالشراكة مع معهد أبو لغد للدراسات الدولية، في جامعة بيرزيت في 18 و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

إعطاء الفلسطينيين ولاية وظيفية وليس ولاية إقليمية). وظل هذا التوجه سائداً في المواقف التفاوضية الإسرائيلية مع المصريين من سنة 1978 حتى سنة 1982، وبعد ذلك في مفاوضات مدريد وواشنطن بين 1991 و 1993.

في ربيع 1993، حصل تغير في الموقف التفاوضي الإسرائيلي إزاء قطاع غزة. لقد تبلور هذا التغير من جراء عوامل ثلاثة: العامل الأول يخص القطاع نفسه. أثبتت الانتفاضة الأولى أن ليس باستطاعة الجيش الإسرائيلي السيطرة على السكان في كل حي ومخيم وشارع وزقاق. مع أن هذا العجز ظهر أيضاً في الضفة الغربية، إنما بخلاف الضفة الغربية، تشكل الكثافة السكانية في قطاع غزة مع ضيق مساحته عبئاً لا طائل تحته، إذ لم يعد من الممكن تعويض هذا العبء بتكثيف الاستيطان اليهودي في القطاع على أمل تغيير المعادلة السكانية فيه. العامل الثاني هو سيطرة حزب العمل على الحكم من جراء انتخابات 1992، هذا الحزب بقيادة يتسحاق رابين وشمعون بيريس، ذو التوجه البراغماتي والذي كان يبحث عن الطرق للتخلص من عبء قطاع غزة وفصله إن أمكن عن الضفة الغربية. أما العامل الثالث، فهو التفاوض السري والعملي مع منظمة التحرير في أوسلو وغير أوسلو.

كلنا نعرف ثمار التفاوض البراغماتي: ولاية إقليمية فلسطينية على قطاع غزة فيما عدا المستوطنات، مع ترزية بولاية إقليمية على منطقة أريحا، ونقل تدريجي للصلاحيات في الضفة الغربية ووعده بممر آمن دون تحديد طبيعته. ومقابل مسعى القيادة الفلسطينية للحصول على ولاية على الضفة الغربية تشبه ولايتها على قطاع غزة، وعلى رابط بين المنطقتين، كان واضحاً منذ ذلك الحين توجه الحكومة الإسرائيلية نحو تقييد امتداد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والحوول دون تحقيق أي صيغة للتنقل الحر بين المنطقتين. وبما أن اتفاقيات أوسلو لم تلاحظ التحكيم الإلزامي بطلب أي من الطرفين، فإن من يسيطر على الأرض هو الذي يفرض رأيه في تفسير الاتفاقيات وتطبيقها كما يشاء.

إذن، فُصل قطاع غزة عملياً عن الضفة الغربية منذ 1993، وحوصر كذلك برأً وبحراً وجواً. في الوقت ذاته، كانت إسرائيل تلمح بموافقتها على إقامة دولة فلسطينية في القطاع، ولكن رد القيادة الفلسطينية منذ 1993 لمثل هذه الفكرة كان رفضاً ثابتاً. ثم جاءت الانتفاضة الثانية لتثبت للسلطات الإسرائيلية أن مواجهة المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني في كلتا المنطقتين أصعب بكثير مما كانت تعتقد. وبما أن الاستيطان في قطاع غزة لا مستقبل له، فقررت تحويل عبء قطاع غزة إلى رصيد بإخراجه من الغلاف الإسرائيلي وتركيز المعركة الاستيطانية من أجل «أرض إسرائيل» (إيرتس يسرائيل) في الضفة الغربية. وهكذا قرر أريئيل شارون ليس فقط تشديد عزل قطاع غزة عن إسرائيل والضفة الغربية

وإحكام الطوق البري والبحري والجوي حول القطاع، بل أيضاً الانسحاب من الحدود بين القطاع ومصر، أي محور صلاح الدين، أو ما يسميه الإسرائيليون ممر فيلادلفيا، لعل يؤدي ذلك إلى رمي القطاع في أحضان مصر. بوذي أن أسجل هنا أربع ملاحظات بخصوص ما آلت إليه خطة شارون بعد الانسحاب الإسرائيلي من داخل القطاع:

- الملاحظة الأولى: لا شك أن الانقسام الفلسطيني بالشكل الذي تبلور في 2007 بقيام سلطتين، واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، زاد من فرص نجاح خطة شارون.

- الملاحظة الثانية: في كانون الثاني 2008، ومع اشتداد الحصار التمويني، اقتحم أهل غزة الجدار الذي يفصلهم عن مصر، ودخلوا جماعات جماعات إلى سيناء، رافعين عن حق شعار الأخوة الفلسطينية - المصرية. مع اعترافنا بالبعد الإنساني العميق لما حصل، إلا أن هذه الواقعة التي لم تدم سوى أيام معدودة كانت ترمز إلى إمكانية نجاح خطة شارون الاستراتيجية. وقد يذكر قراء الصحف الإسرائيلية في ذلك الوقت شعور الارتياح الذي كان المحللون الإسرائيليون يعبرون عنه إزاء مغزى هذه الواقعة.

- الملاحظة الثالثة: إن الحروب الثلاثة التي وقعت منذ كانون الثاني 2008 حتى اليوم أثبتت أن شارون استخف بالمخاطر العسكرية التي قد تنجم عن الانسحاب الإسرائيلي من شريط فيلادلفيا. وإزاء المصدقية العسكرية التي اكتسبتها حركة حماس، أضحت الاحتواء العسكري للحركة هدفاً إسرائيلياً لا يقل أهمية عن تصدير قطاع غزة إلى الجانب المصري.

- الملاحظة الرابعة: إن الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى رمي قطاع غزة في الحضان المصري لا تعني المجاهرة بها، إذ إنها قد تتعارض مع العلاقات الدبلوماسية والالتزامات التي تربط إسرائيل بمصر.

فما هي قراءتنا للموقف المصري بهذا الشأن، خصوصاً في ضوء المسعى الإسرائيلي لاحتواء قطاع غزة عسكرياً؟

ب- مصر:

من الجدير أن نميز هنا بين المصالح الاستراتيجية بعيدة المدى المصرية وبين اعتباراتها الظرفية، وسأركز هنا على المصالح الاستراتيجية. إنني أعتقد أنه منذ 1973-1974 وبرز منظمة التحرير

عربياً ودولياً كممثل للشعب الفلسطيني، تطلعت مصر بكل إيجابية إلى فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعدت إعادة سيطرتها على قطاع غزة في إطار تسوية دائمة إسرائيلية - مصرية وإسرائيلية - فلسطينية. فمصر كانت وستبقى (أو على الأقل ستعود) دولة مركزية في الاقليم بسبب موقعها الجغرافي، ومساحتها، وعدد سكانها، وتأثيرها الثقافي في كافة أنحاء العالم العربي. وتشكل فلسطين تاريخياً حلقة وصل بين المشرق ووادي النيل، أو بعبارات أخرى، تشكل فلسطين ممراً للنفوذ المصري نحو المشرق. ومع إقامة دولة إسرائيل سنة 1948، نشأ حاجز سكاني وسياسي وعسكري أدى إلى فصل مصر عن المشرق. وهذا الحاجز مستمر حتى اليوم، ولا يمكن كسره، على الأقل جزئياً، إلا بإقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة. فالدولة الفلسطينية ستشكل حلقة وصل سكانية وسياسية كاملة، مع أنها ستكون بطبيعة الحال حلقة وصل جغرافية منقوصة. وإلى حين إقامة هذه الدولة فعلياً، يتوقف التأثير المصري في القرار الفلسطيني إلى حد كبير على وحدانية هذا القرار في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً.

إن هذه القراءة للمصلحة الاستراتيجية المصرية قد تفسر الموقف المصري منذ اتفاقية كامب ديفيد في أيلول 1978. وقد تفسر أيضاً الموقف المصري المتمسك بالاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة تتصف بوضع قانوني واحد. ويمكننا أن نصف هذا الوضع القانوني الواحد كالاتي: تتمتع الوحدة الإقليمية الواحدة بحكم ذاتي مؤقت وتخضع لاحتلال عسكري، عليه واجبات وله حقوق، بانتظار التوصل إلى حل دائم متفق عليه.

إذا كانت قراءتنا صحيحة للمصلحة الاستراتيجية المصرية، يمكننا إبداء الملاحظات الأربع التالية:

- ثمة خلاف جوهري بين المصلحة الاستراتيجية المصرية والمصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصير قطاع غزة. وبما أن توجه إسرائيل بإلقاء مسؤولية القطاع على مصر لا يمكن أن تعلنه كسياسة رسمية، فإن الصراع بين الدولتين إزاء هذا الموضوع يبقى صراعاً خفياً، أي «من تحت الطاولة». ويبدو لي أن من مكونات هذا الصراع الخفي حصار غزة من جهة إسرائيل وإغلاق معبر رفح من جهة مصر. فما يظهر وكأنه توافق الطرفين على السياسة ذاتها قد يكون محاولة من كل منهما على إلقاء مسؤولية تجويع قطاع غزة على الآخر. ولكن عليّ أن أسجل هنا، على الرغم من سعيي إلى إجراء تحليل بارد خال من العواطف، أن الذي يدفع الثمن من عياله وأرزاقه من جراء لعبة الكبار هو الإنسان الفلسطيني في غزة المحاصرة.

- لا تتعارض المصلحة المصرية بالضرورة مع التسلح الحاصل في غزة منذ الانتفاضة الثانية. ولكن، كما أن على إسرائيل التزامات دولية تجاه مصر، على هذه الأخيرة التزامات دولية تجاه إسرائيل. من هنا كانت مصر تعلن على الدوام إدانتها لتهديب الوسائل العسكرية من خلال الأنفاق. إنما ضمن الصراع الخفي بين الدولتين، يبدو أن الدولة المصرية كانت تغض الطرف عن التسلح في غزة.

- إن التطورات السياسية الداخلية في مصر، والتطورات الأمنية فيها، وخصوصاً في شبه جزيرة سيناء، والتحويلات المتوترة في العلاقات بين حماس والحكومة المصرية، كل ذلك أدى في الفترة الأخيرة، كما نعلم جميعاً، إلى جعل الأنفاق في التفكير المصري موضوع أمن وطني مصري، الأمر الذي خلق حيزاً من التوافق بين مصر وإسرائيل بشأن قطاع غزة. ولكني أعتقد أن الصراع الخفي بين الدولتين ما زال مستمراً ومن علاماته الرافض المصري لوضع نزع السلاح في غزة على جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بوقف إطلاق النار في نهاية الحرب الأخيرة على غزة.

ثالثاً: خيارات الرد الفلسطيني

هذه هي إذن البيئة الاستراتيجية ذات العلاقة بقطاع غزة. بعض سمات هذه البيئة ثابت منذ أكثر من عشرين أو حتى ثلاثين سنة، وبعضها متحرك نتيجة تطور الظروف أو نتيجة أعمال أو ردات فعل الفاعلين، بمن فيهم الفاعل الفلسطيني. حان الوقت إذن أن أركز على الفاعل الفلسطيني وعلى المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى المكانة التي يحتلها قطاع غزة فيهما، إن بذاته أو بسبب البيئة الاستراتيجية المحيطة.

قبل البحث في مكانة قطاع غزة في المشروع الوطني الفلسطيني، من الجدير التوقف قليلاً عند مقولة المشروع الوطني الفلسطيني والتأمل في الدلالات والمستلزمات الكامنة وراء هذه المقولة. أعتقد أنه لا يكفي أن نعلن أن هذا المشروع يعني إقامة دولة فلسطينية في كامل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكامل قطاع غزة، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين. فمن أجل تحقيق هدف الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما من أجل التحرير الشامل، ثمة شروط ذاتية لا بد منها. من هذه الشروط ما هو بديهي، مثل: توفر قيادة سياسية واحدة ضمن نظام سياسي واحد لشعب واحد؛ ورأس واحد لكل مؤسسة رسمية؛ وقواعد لعبة متفق عليها تضبط المنافسة على السلطة بين مختلف الأحزاب

السياسية؛ وأحزاب سياسية لا تُجبر على حصر نضالها في منطقة واحدة، بل تستطيع أن تعمل في كافة المناطق.

هذا هو الحد الأدنى البديهي، أكان المشروع الوطني المعتمد هو إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كان تحرير كامل التراب الفلسطيني. وهذا الحد الأدنى غير متوفر منذ أكثر من ثماني سنوات ونصف، أي منذ تشكيل حكومة حماس الأولى في آذار/ مارس 2006. لن أتوسع اليوم في هذا الجانب، أي المصالحة بين فتح وحماس. لكنني سأطرق إلى شرط آخر يتوجب على كل قوة سياسية أن توفره عندما تتبنى برنامجاً نضالياً طموحاً مثل التحرر من احتلال عسكري، وهو أن تحدد المراحل والخطوات وأدوات النضال التي تقود إلى الهدف المنشود بعد أن تأخذ بعين الاعتبار نقاط ضعفها وقوتها انطلاقاً من فهم دقيق لموازن القوى والبيئة الاستراتيجية المحيطة. وهذا يتطلب، فيما يتطلب، فهم المكانة التي لا بد أن يحتلها قطاع غزة في سياسة المراحل الفلسطينية انطلاقاً من النظر إلى البيئة الاستراتيجية ذات العلاقة بالقطاع وإلى نقاط القوة والضعف الفلسطينية. وأستطيع القول منذ الآن إن مكانة قطاع غزة تشكل دون ريب دافعاً أساسياً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، مهما كان الخلاف بشأن ماهية المشروع الوطني الفلسطيني.

بادئ ذي بدء، يمكنني أن أقول إن قطاع غزة يحتل مكانة مركزية فلسطينية، مهما كان خيار المشروع الوطني الفلسطيني، أكان يهدف إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم كان يهدف إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني. فالقطاع بعد حرب 1948، خلافاً للضفة الغربية التي توحدت مع الضفة الشرقية ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، ظل امتداداً لفلسطين الانتدابية تحت الإدارة المصرية، وحافظ دستورياً وقانونياً على الهوية الفلسطينية. ومنذ سنة 1948 حتى اليوم، يجسد قطاع غزة، أكثر من أية منطقة أخرى، الحالة الفلسطينية في ثنائيتها: فهو جزء جوهري من فلسطين كأبي جزءٍ آخر، وهو كمخيم كبير من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، يختزل حالة اللجوء والشتات.

ولكن بغض النظر عن البعد التاريخي والبعد الرمزي لمكانة قطاع غزة المركزية في الهوية الفلسطينية، من الضروري تصور آفاق الخيارات الفلسطينية انطلاقاً من الأوضاع التي آلت إليها التطورات السياسية والعسكرية منذ اتفاقيات أوسلو حتى اليوم. يبدو لي أن ثمة خيارين منطقيين مطروحين على القيادات الفلسطينية بصدد قطاع غزة: خيار خروجه من الغلاف (أو الحزام) الإسرائيلي؛ خيار البقاء داخل هذا الحزام.

أ- خيار خروج قطاع غزة من الحزام الإسرائيلي وأفاقه:

رأينا أعلاه أن هذا يشكل هدف إسرائيل منذ 2005 على الأقل، ولكنه مشروط بإبقاء مسؤولية القطاع على الجانب المصري. اعتقدت حماس، وربما ما زالت جهات داخل حماس تعتقد، أنه بالإمكان الخروج من الحزام الإسرائيلي دون الهبوط في الأحضان المصرية. أسرعُ بالقول إن هذا مستحيل إذا اعتقد أنه من الممكن تصور كيان مدجج بالسلح ومقاتل. فالمفارقة أنه بقدر ما تكتسب القوة العسكرية لحماس مصداقية عليا، مثلما ثبت في الحرب الأخيرة، سُنْبقي إسرائيل حصارها البري والبحري والجوي، عسكرياً ومدنياً، أي أنها سُنْبقي قطاع غزة ضمن حزامها، طالما أن مصر ترفض السيطرة على غزة.

إذن إن الفكرة القائلة بتحرير قطاع غزة من الاحتلال، إي بإخراج القطاع من الحزام الإسرائيلي كمرحلة أولى، ثم العودة والقتال من أجل اختراق الحزام في مرحلة ثانية وصولاً إلى القدس والضفة الغربية لا تنطبق بتاتا على أرض الواقع. إن الاحتمال الوحيد لكيان مستقل تفك فيه إسرائيل حصارها البحري والجوي هو تجريد قطاع غزة من السلاح ومراقبته بموافقة القوى السياسية المسيطرة في القطاع. وقد عبرت إسرائيل عن هذه المعادلة باشتراطها التجريد مقابل فتح ميناء ومطار فيه. لا يبدو أنه من الممكن أن توافق حركة حماس على التجريد، لأن إذ ذاك تفقد مبرر وجودها. إذا كان الأمر كذلك، سيستمر الوضع الراهن على حاله (Status Quo)، أي أن خيار خروج قطاع غزة من الحزام الإسرائيلي ليس واقعياً.

ب- خيار بقاء قطاع غزة داخل الحزام الإسرائيلي وأفاقه:

إن اعتماد الخيار الثاني يحمل عدداً من المزايا، من الممكن تعدادها:

- يسمح بتكرار مقولة إن قطاع غزة والضفة الغربية هما وحدة إقليمية واحدة تتسم بوضع قانوني واحد يتمثل بحكم ذاتي موقت يخضع لاحتلال عسكري، عليه واجبات وله حقوق، بانتظار التوصل إلى حل دائم متفق عليه.
- يكون متوافقاً مع الموقف المصري الثابت منذ أكثر من عقدين، الأمر الذي يعطي القيادة الفلسطينية، إذا كانت موحدة، مجال التحرك مع حليفين: الأردن ومصر.
- يدخل غزة ديموغرافياً داخل الغلاف الإسرائيلي. إن إخراج غزة من المعادلة الديموغرافية يعني استمرار التفوق الديموغرافي الإسرائيلي، مما يسمح باحتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية وتكثيف الاستيطان فيها، كما يظهر من الجدول المرفق.

الميزان الديموغرافي في فلسطين التاريخية

نسبة الفلسطينيين المئوية			2013	الفئات
			6 355 000	يهود وغير غرب (إسرائيل والمستوطنات)
			1 375 000	الفلسطينيون في إسرائيل
			2 701 000	الفلسطينيون في الضفة الغربية
			1 746 000	الفلسطينيون في قطاع غزة
2034	2024	2013		
53.6%	52.3 %	47.8 %	5 822 000	مجموع الفلسطينيين
44.2%	43.0 %	39.1 %	4 076 000	مجموع الفلسطينيين دون قطاع غزة

Evgenia Bystrov, Arnon Soffer, *Israel: Demography 2013-2034, Challenges and Chances*, Haifa, University of Haifa, 2013.

- يسمح الخيار الثاني بتركيز النضال الفلسطيني، إن في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، إن من خلال الصمود المدني في المنطقتين، أو من خلال الصمود العسكري في غزة، أو من خلال العمل الدبلوماسي. وهذا يعني أن على النضال الفلسطيني أن يركز على المطالبة بإقامة الممر الآمن وبتجميد الاستيطان. إنني أعتقد أنه لو جرى، خلال حرب الصيف الأخير، تبني مثل هذا الموقف (ممر ووقف الاستيطان) بدل المطالبة بالميناء والمطار، لكان ذلك أجدى، على أرض الواقع ومن وجهة نظر دبلوماسية دولية. هل من شأن تبني هذين الهدفين المرحليين أن يتحقق، وهل يقودنا إلى إقامة الدولة المستقلة؟ طبعاً لا. ولكنه يسمح على الأقل بوضع الوهمين الآتين جانباً: الاعتقاد بأن النضال العسكري في غزة يسمح بفك الحصار؛ الاعتقاد بأن المفاوضات ستؤدي إلى إقامة الدولة.

لا أمل لغزة من دون الضفة ولا أمل للضفة من دون غزة، راهناً ومستقبلاً.